الصادون ووقفوا بقف لهم فلا تحلل وان كان الوقت
ضيقا فالافضل ان يحلل التحلل لئلا يفوت الخ اي فانه
اذا احصر عن الطواف بعد ان حلق لم يلزمه لانه
نسك وقد وجد وقول الاسنوي انما يجب ان لم يقدر
على الذبح ضعيف فانه قبل تحلله يتحلل بالطواف
والسعي ان امكنه والا فبما يأتي ثم ان صار بالاحرام
متوقعا بزواله ففاته الوقوف فلا قضا ويتحلل بعمل
عمرة وقيد السبكي وغيره بما اذا تمكن من البيت واما
تحلل تحلل المحصر وان لم يتوقع زواله حتى فات
وجب القضا لندرة تقريطه وبهذا التفصيل قرر
السبكي كلام الشيخين ثم نقل عن العراقيين وجوب
القضا مطلقا لتمكنه من التحلل قبل الفوات بخلاف
سلوكه اطول الطريقين اذ لا تفريط منه لانه مأمور
بسلوكه ويجاب بانه شبهة تسقط كنفس للاتيان
بما احرم به على وجهه منع نسبته للتفريط البين
فساوى سلوك الابعد ويجوز للمحرم بالحج اي
التحلل اذا احصر كالحج على مامر ولو منعوا ولم يمكنهم
وفي نسخة يمكنوا بالبنا للفاعل من التمكين من
المضي في النسك الذي احرموا به الا ببذل مال فلهم
التحلل ولا يبذلون المال وان قل وجوبا لكونه وصلة
لاداء النسك بل يكره البذل اذا كان الطالب كفارا
لان فيه صغارا على الاسلام افهم انه لا كراهة في بذله
للمسلم وانه لا يحرم بذله للكفار وهو كذلك كما لهدية

لهم

لهم ولا ينافيه قولهم لان فيه صغارا الخ لان مصلحة تتميم
النسك اقتضت المسامحة به مع ان الصغار غير محقق
ولا ينافي ما تقدم قول الشيخين يكره بذل المال للرصدي
ولو مسلما لان ذلك قبل الاحرام فلا حاجة لارتكاب الذل
وهذا بعده واعطاء المال اسهل من قتال المسلمين فمن
قال بتحريم الكراهة فيهما فقد غفل وان احتاج القتال
العدو فلهم التحلل ولا يلزمهم القتال سواء كان
العدو مسلمين او كفارا قليلا او كثيرا صرح في عدم
الفرق بين زيادتهم على الضعف ونقصه عنه وتبعه
الحبيبي للقتال وعدمه وهو المذهب كما قاله ابن الرفعة
وغيره اخذا من كلام الرافعي وكان وجهه ان الغالب
جمع اخلاط الناس وعدم الثقة باجتماعهم على قلب
واحد على ان كلام المجموع ظاهر وصريح في ان الكلام
فيما اذا صدوا من غير قتال والا فلو قاتلوهم فالقتال
واجب والفرار حرام بشرطه اتفاقا وح فلا اشكال
لكن ان كان في المسلمين قوة فالاولى ان يقاتلوا الكفار
فيجمعوا بين ثواب الحج والجهاد وينجيه الحاق البغاة بهم
لما في قتالهم من مصلحة اجتماع الكلمة ومن ثمة وجب
قتالهم في بعض الصور وان كان فيهم ضعف فالاولى
ان يتحللوا لئلا يلقوا بايديهم الى التهلكة ومتى قاتلوا
جوازا او وجوبا فلهم ليس الدروع والمغافر بالجيم
وبعد الالف فاما يعمل من الحديد للراس وسمي البيضة
وغيرها الغدية كمنبر لبس لحرارة او برد وسوا في جواز

في ع شايل التدمين لابن حجر المعتمد يكون الجيم وكون
الجيم وبالفا زد ينبغي
من الراجح على قدر الراس